# المتغيرات العربية وأثرها على الدور الإيراني في الشرق الأوسط خلال الفترة من ١٩٩١ – ٢٠١٤

## دراسة الحالة السورية

د/محمد علي سليم عبد الله
كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس

**المقدمة:**

تتمتع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأهمية إستراتيجية كبيرة وحيوية، وتزداد هذه الأهمية نظراً للتطورات الإقليمية والدولية، فقد كانت إيران خلال الفترة التي سبقت الثورة الإسلامية، تمثل حجر الزاوية بالنسبة للسياسة الأمريكية, وبعد الثورة في إيران في عام ١٩٧٩م، وما مثلته هذه الثورة من تغيير أساسي وجذري في سياساتها، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، انتقلت إيران من مرحلة المدافع عن المصالح الغربية في المنطقة، إلى دولة تتبع سياسة إسلامية مستقلة بعيدة عن المحاور والتحالفات، وطرحت هذه الثورة أفكاراً جديدة الصفات بخصوصية وتوجيهات مغايرة ومختلفة، لما ظل سائداً في البيئة الإقليمية والدولية على حد سواء وبالمقابل اعتبرت هذه الثورة نقطة تحول جديدة في نظرة إيران لعلاقاتها الخارجية, وكيفية بلورة سياسة خارجية تمثل ردة فعل قوية على السياسة الخارجية التي اتبعها الشاه, أن يمضي نحو التحول إلى دولة تشارك في تشكيل بنية منطقتها, وجوارها الإقليمي, بدلاً من أن تكون مادة يشكلها الآخرون, وهو ما يمكن تلمسه في توجه السياسة الإيرانية, خصوصاً في محيطها الإقليمي.

وفي ظل هذه التطورات والتدخل الخارجي في قضايا المنطقة الأمنية والسياسية وحالة عدم الاتفاق لرؤية ومنظور معين للأمن للقوى الإقليمية يحقق الأمن والاستقرار لدول المنطقة، الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى زيادة حدة الأفعال وردود الأفعال من كل طرف إقليم إزاء الأطراف الأخرى بمختلف الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية، على سبيل المثال تركيا تسعي للاضطلاع بدور إقليمي في المنطقة من خلال المساعدات الاقتصادية والاستثمار, وإيران من جانب آخر تسعى إلى امتلاك قدرات تسلح صاروخية ونووية للوصول لحالة من

الردع المتبادل مع إسرائيل التي تمتلك أكبر ترسانة عسكرية نووية في الشرق الأوسط تحقق لها أمنها أمام القوى الإقليمية الأخرى.

ووفقاً لهذا الطرح حول الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط والمتغيرات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على المنطقة والتدخلات الخارجية في المنطقة للسيطرة عليها أو لتأمين إمدادات الطاقة للدول الغربية الصناعية، بالإضافة إلى التباين ما بين الأنظمة السياسية لدول المنطقة، جعل منها من أكثر المناطق في العالم تعاني من التوتر والصراع حول النفوذ والمصالح والمكانة والدور بما يحقق لكل طرف مصالحه وأمنه واستقلاله، وما يهمنا في هذه الدراسة هو الدور الإيراني باعتباره أحد الأطراف الإقليمية المؤثرة والفاعلة في منطقة الشرق الأوسط عامة والخليج العربي خاصة. فالدور الإيراني في خضم هذه التفاعلات والأفعال وردود الأفعال وفي ظل تعدد وتدرج مستويات التفاعل من القطرية إلى الإقليمية والدولية، وفي ظل غياب دورها بسبب التباينات والاختلافات السياسية والإيديولوجية والأمنية، عمَّق من وتيرة التفاعلات والمتتبع للأدبيات ذات الصلة يدرك أن الحالة التنافسية الصراعية هي الميزة الأكثر وضوحاً في التفاعلات الشرق أوسطية، بالإضافة إلى كونها الأكثر تعقيداً من حيث المتغيرات والأسباب, ومن جهة أخرى أساليب إدارتها التي تنحو إلى تغليب لغة الصراع على التعاون لتحقيق المكاسب, فالدور الإيراني حسب رأي الكثير من المهتمين بالقضايا الشرق أوسطية يكتسب أهمية كبيرة على اعتبار أن إيران تمتلك من المقومات ما يؤهلها للاضطلاع بدور مؤثر مقارنة ببعض الأطراف الإقليمية والدولية مستخدمة في ذلك كافة الأدوات الكامنة والممكنة.

فالدور الإيراني يصفه أو يصنفه البعض على أنه سبب في زيادة حجم ومستوى التفاعلات الإستراتيجية والأمنية في الشرق الأوسط نظراً للتدخلات الإيرانية في جعل الأزمات والقضايا التي شهدتها المنطقة بدءاً من حرب الخليج الأولى والثانية إلى حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق وسوريا ولبنان وفلسطين، بالإضافة إلى امتلاكها قدرات تسلح نووية تعزز من مواقفها السياسية والدفاعية في مواجهة الأطراف الأخرى, وبخاصة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما من الأدوار المعارضة للدور الإيراني، بالإضافة لمحاولاتها إلى فرض منظور للأمن وترتيبات أمنية في منطقة الخليج خاصة تعكس توجهات وأهداف الجمهورية

الإيرانية الإسلامية ويكون لها الدور الأكبر في صياغة هذا المفهوم، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن عملية المتغيرات التي حدثت في المنطقة العربية أشارت إلى الدور الإيراني في الشرق الأوسط، فهي عملية في غاية التعقيد والتشابك تتسم بنوع من الديناميكية والحركة والتغير لأنها تفتقر إلى إطار عام متفق عليه يحكم ويضبط هذه العملية وبخاصة من النواحي السياسية والأمنية والتسلح ومستوى التسلح، الأمر الذي قد يصعِّب من عملية ضبط هذه التفاعلات وتحليلها على الباحثين على اعتبار أنها عملية معقدة وفي حالة ميولة دائمة، وأمام هذا الغياب للنظام الإقليمي العربي في منطقة الشرق الأوسط برزت كل من تركيا وإيران كقوتين إقليميتين في المنطقة، تسعى كل منهما إلى بسط نفوذها في المنطقة بالشكل الذي يتناسب مع قدراتها المادية والمعنوية، واستقرارها السياسي والاقتصادي ووضوح الرؤى الإستراتيجية التي تسمح لكل منهما باستعادة تاريخها مستفيدة من الأوضاع غير المستقرة في المنطقة, كما تسعى كل منهما إلى الاستفادة من المقدرات الاقتصادية والإستراتيجية التي تتميز بها بعض الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط, وهذه الدراسة كغيرها من الدراسات العلمية.

**أهمية الدراسة:**

تكتسب هذه الدراسة قيمة علمية لأسباب عدة لعل أهمهما ما يلي :

١- تعتمد في إطارها العام على الطرق والأساليب العلمية المتعارف عليها في عملية البحث السياسي، فهذه الدراسة تستند إلى مراجع علمية محكمة ومؤشرات علمية من أجل الوصول إلى نتائج علمية وموضوعية بعيدة كل البعد عن المؤثرات العاطفية والإيديولوجية، ما من شأنه أن يساهم في إثراء الأدبيات ذات الصلة بالموضوع المطروح للجدل والنقاش والبحث .

٢- نتناول بالوصف والتحليل من خلال مقارنة منهجية وموضوعية أحد أبرز وأهم التفاعلات الإستراتيجية والأمنية والأطراف إقليميةً ودوليةً في منطقة الشرق الأوسط، وعلى اعتبار أنها من أكثر المناطق سيولة من حيث النزاعات والصراعات التي باتت تهدد الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة والعالم بأسره.

٣- تتناول الدراسة أثر المتغيرات التي حدثت في المنطقة العربية منذ حرب الخليج الثانية وما أعقبها من أحداث وتطورات على الساحة الإقليمية والدولة على الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، والكيفية التي أثرت بها على هذه السياسة من خلال الأفعال وردود الأفعال لبعض الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط.

٤- تتناول الدراسة الدور الإيراني في قضايا الشرق الأوسط باعتباره من أكثر الأدوار تعقيداً من الناحية النظرية والمنهجية من حيث تحديد مستواه وحجمه, بالإضافة إلى نوعية هذا الدور غير الثابت وبخاصة من حيث الأدوات المستخدمة في تجسيد هذا الدور الذي يعكس توجهات الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوصول إلى جملة من الأهداف لعل أهمها ما يلي:

١- التعريف بمنطقة الشرق الأوسط على اعتبار أن مفهوم الشرق الأوسط يحيط به نوع من الغموض من حيث دلالاته وأبعاده، وكذلك التعريف بالأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة والمؤثرة في المنطقة .

٢- ضبط وتحديد المتغيرات العربية منذ حرب الخليج الثانية ١٩٩١ إلى ٢٠١٤ على مختلف المستويات الإقليمية والدولية، والأبعاد السياسية والأمنية .

٣- معرفة حجم ومستوى ونوع التفاعلات الإستراتيجية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط ومدى انعكاساتها على الأمن والاستقرار في المنطقة .

٤- تحديد عوامل ومحددات الدور الإيراني في قضايا الشرق الأوسط بشكل عام.

٥- تحديد مستوى وحجم ونوع الدور الإيراني في قضايا وأزمات الشرق الأوسط، ومدى تأثيره على الأمن والاستقرار وبخاصة في الخليج العربي .

٦- استشراف مستقبل الدور الإيراني وانعكاساته سواء كانت سلبية أو إيجابية على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط .

**مشكلة الدراسة:**

تتمحور مشكلة الدراسة حول أثر المتغيرات في المنطقة العربية منذ ١٩٩١ إلى ٢٠١٤ على الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، فالدور غالباً ما يمثل الجانب العملياتي والحركي لأي دولة أو كيان إقليمي أو دولي في إطار بيئته الإقليمية أو الدولية, والدور هو انعكاس فعلي لمجموعة من الرؤى والمواقف ومعطيات معينة في إطار بيئة النظام يتم استيعابها وفهمها بمنظور معين وشكل معين من قبل صانع القرار ثم تترجم إلى سياسات معينة يتم تنفيذها في ضوء الإمكانيات والقدرات التي تمتلكها الدولة، فالدور هو فهم معين واستيعاب معين لمعطيات البيئة المحلية والإقليمية والقدرات والإمكانيات المتاحة والممكنة كلها تترجم وفق معادلة صعبة ومعقدة يتم ترجمتها في نهاية المطاف إلى سياسات تحددها المصلحة الوطنية للدولة، ونحاول في هذه الدراسة تتبع الدور الإيراني في المحددات الناظمة والحاكمة والمحددة لهذا الدور، أي كيفية صياغة هذا الدور من منظور صانع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية، ثم دراسة هذا الدور من الناحية العملية كممارسة عملية على أرض الواقع في إطار البيئة الإقليمية والدولية من حيث حجمه ومستواه ونوعية هذا الدور وما مدى فاعليته وتأثيره في البيئة الإقليمية والدولية, ومن هنا يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما هو الأثر الذي خلفته المتغيرات العربية منذ ١٩٩١ إلى ٢٠١٤ على الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، من حيث حجمه ومستواه ونوعيته، وما مدى فاعليته وتأثيره في البيئة الإقليمية والدولية؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية على النحو التالي :

١- ما هي الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها الدور الإيراني ؟

٢- هل الدور الإيراني موازٍ لأدوار إقليمية ودولية أخرى أو معارض لها ؟

٣- هل الدور الإيراني من شأنه أن يساعد على تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة أو يزيد من حدة التوتر والتنافس والصراع ؟

٤- ما هو مستقبل الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظل التجاذبات والصراعات الإقليمية والدولية التي شهدتها وتشهدها المنطقة ؟

**فرضية الدراسة:**

نظراً للأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط عامة والخليج العربي خاصةً جعلت فيها منطقة تتقاطع وتتعارض فيها العديد من المصالح لأطراف إقليمية ودولية تغلب عليها سمة الاختلاف والتباين في الأفكار والأيديولوجيا والرؤى والسياسات حول العديد من القضايا، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى ازدياد شدة وحدّة عملية التفاعلات، و الأفعال وردود الأفعال من حيث المستوى والحجم والنوع، بما انعكس سلباً على المنطقة برمتها من حيث الأمن والاستقرار, وفي ظل حالة عدم الاستقرار، جاء الدور الإيراني متوافقاً مع توجهاتها الإقليمية والدولية وحرصها الواضح للاضطلاع بدور إقليمي في المنطقة يحاكي ويوازي الأدوار الأخرى، تركيا، إسرائيل، أمريكيا، من حيث المستوى والحجم بما يحقق مصالحها ويحفظ لها مكانتها الإقليمية والدولية، والمساهمة في بلورة وصياغة أي ترتيبات أمنية وسياسية واقتصادية في المنطقة، تحقق لها مصالحها وأمنها وسيادتها واستقلالها, وبذلك جاء الدور الإيراني كعامل سلبي ساهم في زيادة حالة عدم الاستقرار في المنطقة بسبب عدم التوافق مع الأطراف والأدوار الأخرى حول العديد من القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية

**منهج الدراسة :**

١-المنهج التاريخي: ويتطرق للبعد الزمني التداخل الإيراني في سوريا

٢-المنهج الوصفي: والذي يفسر كيفية تعاملات إيران في سوريا من واقع الأحداث في المنطقة السياسة الإيرانية إزاء قضايا وأزمات الشرق الأوسط

تعتبر إيران واحدة من أكبر الدول الإقليمية في منطقة الخليج،إلى جانب العراق والسعودية، وبحكم موقع إيران الجيواستراتيجي ودورها الإقليمي فقد أصبحت محط أنظار واهتمام العالم. وقد تأثرت العلاقات الإيرانية . العربية وخصوصاً مع بعض دول الخليج، بالتطورات التي شهدها المجتمع الدولي التي تمثلت بنهاية حرب الخليج الأولى وانهيار الاتحاد السوفيتي وظهور فكرة عزل إيران عن الأطراف الدولية المجاورة وخاصة العربية، وأزمة الخليج الثانية، حيث كانت منطقة الخليج العربي بوصفها المجال الحيوي لإيران هي بداية هذا التطور. وقد حرصت إيران على تقوية تأثيرها على المستوى الإقليمي، من خلال توسيع الروابط مع دول الجوار، بالإضافة إلى دعمها للمنظمات السياسية والدينية الفاعلة في

منطقة الشرق الأوسط، بغض النظر عن انتماءاتها المذهبية، حيث تقدم إيران نفسها أمام شعوب هذه المنطقة باعتبارها أحد الدول الرئيسية المدافعة عن الإسلام، وكافة القضايا المتعلقة بالمنطقة، وبذلك تضمن لنفسها وجوداً ونفوذاً فيها على حساب إسرائيل والولايات المتحدة، وهو ما يهيئ لها موقفاً قوياً في مواجهة الغرب، خاصة وأن إيران دائماً ما تستغل الظروف الإقليمية لصالحها، إذ يعكس تصور إيران لدورها الإقليمي، حيث إنها دائماً تنظر إلى تميزها الحضاري واللغوي والثقافي كدعائم تؤهلها للقيام بهذا الدور، فضلاً عن موقعها المهم يمكنها من التحكم في عصب اقتصاديات دول المنطقة وهو الطاقة، بالإضافة إلى قدرتها التسليحية الهائلة، وبناء على ذلك فقد شكل هذا الوضع العربي الجديد عنصراً سلبياً أمام الفعل الإيراني الكبير، فقد اتخذت إيران سياسة مضادة للسياسات العربية، التي تتوجه نحو حل الصراع العربي . الإسرائيلي بالطرق السلمية، لتكريس حالة العداء مع إسرائيل، فرصة لإيران لبسط نفوذها وقوتها على المنطقة.

**الدور الإيراني في الأزمة السورية:**

تعود العلاقات الإيرانية السورية إلى ثمانينيات القرن الماضي، حيث الفراغ الأيديولوجي والنزاع البعثي البعثي بين سوريا والعراق، وذلك تزامناً مع الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩م. فقد خلقت هذه العوامل عزلة بين سوريا والمحيط العربي من ناحية، وإيران والنظام العربي من ناحية أخرى، ومن ثم وجدت كل من الدولتين غايتها في التعاون مع بعضها البعض، ووجدت إيران على وجه التحديد ذلك البعد العربي السوري فرصتها لتكون سوريا امتداداً استراتيجياً لها في المنطقة لدعم حلفائها في لبنان (حزب الله) وفلسطين (حركة حماس) ويمثل التحالف بين إيران وسورية شراكة إستراتيجية أكثر منه تعاون متبادل بين دولتين. وعلى الرغم من التناقض الأيديولوجي بين النظام البعثي العلماني في سورية وجمهورية إيران الإسلامية، إلا أن العداء المشترك للعراق أدى إلى جمع الدولتين في العام ١٩٨٠، إضافة إلى أن الخوف المشترك من الولايات المتحدة وإسرائيل ساعد على هذه الشراكة نتيجة التطابق في المواقف. ويعود اختلاف الدور الإيراني في القضية السورية إلى أسباب كثيرة لعل الأبرز فيها المكانة الخاصة لسوريا في الإستراتيجية الإيرانية، والثاني

طبيعة العلاقات بين نظام طهران ودمشق، والتي كرست حلفاً قوياً بين الجانبين، وكلاهما بين الأسباب التي دفعت إيران للانخراط، خاصة في القضية السورية. إن الهدف الأساسي للدور الإيراني الواسع في القضية السورية مستمد من إستراتيجية التمدد الإيراني في شرق المتوسط، وصولاً إلى الخليج، ففي هذه الحلقة تشكل الثورة السورية محاولة إخراج سوريا من سلسلة سيطرة إيرانية، تمتد عبر العراق الذي يحكمه نوري المالكي إلى سوريا التي يحكمها بشار الأسد إلى لبنان، التي يفرض حزب الله سيطرته عليها. وبتسارع المتغيرات الدولية واجهت سوريا عقبات كبيرة في وجه دورها الإقليمي، وتوجهات سياستها الخارجية. وكان ذلك نتيجة متغيرات مهمة في بنيان النسق الدولي في ظل هيمنة القطبية الأحادية، باتت تتطلب من طابع السياسة الخارجية السورية التكيف مع المتغيرات التي تؤثر في دولتها، ومحاولة التأثير في تلك المتغيرات في شكل يتفق ورؤيته لما يجب أن يكون عليه موقع دولته في النسق الدولي.

**الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأزمة السورية وتأثيرها في منطقة الشرق الأوسط:**

يحظى المشرق العربي بمكانة جيوسياسية مهمة في الخريطة السياسية العالمية يزيد من أهميتها ما يتمتع به من تنوع في الهوية الإثنية والدينية ومن تعقيد في البنية الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي يجعل منها ساحة ملائمة لتفاعل مصالح إقليمية ودولية عديدة متصارعة على أرضه. وهذا الواقع انعكس انعكاساً كلياً على الأوضاع السياسية فيه قديماً وحديثاً بحيث إن أي تغيرات سياسية في المشرق العربي لا تتوقف عادة ضمن حدود الدولة الواحدة، بل تكون شديدة التأثير اجتماعياً وسياسياً في محيطها الجغرافي بكامله. ولا تخرج الثورة السورية عن هذا الإطار، إذ تأثرت دول الجوار العربي بالمتغيرات السياسية والأمنية الجارية في سورية، كما أثرت فيها من أجل دفع أنظمتها إلى اتباع سياسات تنسجم والمحددات الداخلية والخارجية في صناعة قرارها تجاه الثورة السورية. إن العوامل التي قادت إلى الأزمة الحالية تتمثل في جذورها في الاختناق المؤسساتي الذي هَمَّشَ قطاعات كبيرة من المجتمع حارماً إياها من المساهمة بفاعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتتجلى في فقدان المؤسسات السياسية والاقتصادية قدرتها على التطور عبر الزمن عن التطلعات والمصالح والإمكانيات الجديدة للمجتمع. إن فشل أو نجاح النظام له تداعياته،

فسقوط الرئيس بشار الأسد ونظامه يمثل انحساراً وتراجعاً للدور الإيراني، وإضعاف حلفائها في المنطقة العربية، والتزايد التركي الفاعل في المنظومة الإقليمية مما ساهم في تأمين الطرف الإسرائيلي، حيث تستخدم إيران الأكراد كورقة ضغط تهدد الجبهة الجنوبية لتركيا، وتعزيز حلفاء إيران معاً مما يشكل خطراً حقيقياً على إسرائيل، وتمكنت روسيا من التدخل في الأزمة السورية، بذريعة حماية الأقليات، وهدفت من وراء ذلك إلى تطويق التوسع الأمريكي في آسيا الوسطى، بينما وقفت الولايات المتحدة إلى جانب المعارضة ودعمتها بالأسلحة، فبذلك لعبت الأزمة السورية دوراً محورياً في التأثير على الساحتين الإقليمية والدولية. حيث إن هناك قوى بدأت في التراجع والانحسار، وهناك دول تحاول استعادة مكانتها في الساحة الدولية.

أسباب وتأثير الأزمة السورية على التوازنات الإقليمية والدولية في منطقة الشرق لأوسط:

منذ اندلاع الثورة السورية في مارس ٢٠١١، اتخذت الدول الغربية، الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي مواقف مؤيدة لها، سواء باعتبارها ثورة شعبية تبغي الخلاص من نظام حكم سائد في البلاد على غرار الثورات الأخرى في العالم العربي، لاسيما في تونس ومصر واليمن وليبيا، أو لأنها فرصة للإطاحة بنظام بشار الأسد ومن ثم جذب سوريا نحو الغرب وبعيداً عن التحالفات الإقليمية والدولية الممانعة للسياسة الغربية في الشرق الأوسط، إن السيطرة على الشرق الأوسط يعني السيطرة على العالم وفقاً لنظريات الجيوبولتيك التي تناولت قلب العالم، وسوريا هي مفتاح الشرق الأوسط، كما أن سوريا كانت ولازالت ساحة تجاذبات بين نطاقات جيوسياسية ثلاثة هي بلاد ما بين النهرين والأناضول ومصر أي العراق وتركيا ومصر والمفتوحة من المنطقة الشرقية أمام التأثيرات الآتية من شبه الجزيرة العربية، مما جعل سوريا ساحة للصراع بين هذه القوى الثلاث إضافة إلى السعودية. كما أنها تعد بمثابة بوابة بحرية للدول الأوروبية إلى آسيا ومنطقة الخليج العربي الغنية بالنفط، وكما تشكل أيضاً بوابة إستراتيجية مهمة لتركيا على دول الشرق الأوسط والمنطقة العربية واستفادت منها تركيا بشكل كبير خلال مرحلة التسعينيات. بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في سوريا، فإن النظام السوري

اعتمد على مؤسسة أمنية معقدة التركيب يغلب عليها الطابع العسكري، وتحافظ أجهزة الاستخبارات السورية على قدر عال من السرية، وتخضع لإدارة مركزية، ونتيجة لهذه العوامل المؤسساتية وانفراد الرئيس بالهيمنة على مؤسسات الدولة وتجاوز المؤسسة الأمنية لباقي المؤسسات الأخرى وسيطرتها عليها وضم جميع الأحزاب السياسية في جبهة وطنية تقدمية، تعطلت الحياة السياسية إلى درجة التهميش، فلا يوجد في سوريا إلا حزب وحيد وهو حزب البعث العربي الاشتراكي، والذي يعتبر كحزب قائد للمجتمع والدولة. وقد برر النظام السياسي السوري احتكار الحياة السياسية بحجة تجنيب سوريا الصراعات الدولية والإقليمية لمد النفوذ إليها، كل ذلك أدى إلى مصادرة الحياة السياسية بالكامل، واعتماد النظام السوري على أجهزة الأمن والاستخبارات ومنح المسألة الأمنية أولوية على كافة المسائل الأخرى، وإحكام الرئيس بشار الأسد قبضته على السلطة بطريقة غير قابلة للتقييد أو الإلغاء مما أدى إلى تراكم المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.[1]

شهدت المنطقة العربية منذ أواخر عام ٢٠١٠ وبداية ٢٠١١ تحولاً سياسياً وموجة من الاحتجاجات والحراك الشعبي الذي اجتاح الدول العربية، واتسم بأسلوبه المختلف وقواه السياسية والاجتماعية الجديدة وتباين تفاعلاته ما بين المطالب الإصلاحية والثورة، وتعززت بفعل موجة التغيير التي انطلقت من تونس مروراً بمصر وتفاعلت معها الشعوب العربية بما فيها الشعب السوري.

**أولا: دوافع حدوث الأزمة السورية:**

لقد بدأت الأزمة في سوريا نتيجة تفاعل تراكمي لعوامل متعددة بعضها سياسي وبعضها الآخر اقتصادي واجتماعي، فقد بدأت الاحتجاجات الشعبية في سوريا كردة فعل على واقع محتقن بسبب جمود البنية الأساسية والاستبداد، من أجل تحقيق التغيير في شكل السلطة من

[1]() ميشيل كيلو، ومجموعة باحثين، رياح التغيير في الوطن العربي.حلقات نقاشية عن: مصر- المغرب- سوريا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١، ص١٩٠.

سلطة استبدادية إلى دولة تعددية لضمان تحقيق العدالة والمساواة وحق الأقلية في المشاركة السياسية الفاعلة.[1]

**١- شمولية النظام السياسي:**

شهدت سوريا حصر السلطة بشخص الرئيس الذي منع التداول السلمي للسلطة نتيجة التعديلات التي أجريت على الدستور، فنرى أن الرئيس حافظ الأسد تمكن من الانفراد بالسلطة خلال ثلاثة عقود، وحكم سوريا حكماً فردياً مطلقاً معتمداً على الجيش والأمن، كما سيطر على مؤسسات الدولة وضم جميع الأحزاب السياسية باستثناء حزب البعث إلى الجبهة الوطنية التقدمية، كما عمل على تهميش الطبقة الوسطى، الأمر الذي أسهم في تهميش الحياة السياسية، وتضخم دور الأجهزة الأمنية.

**٢- غياب التوازن بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية وشخصنتها:**

إن أحد أبرز العوامل التي أسهمت في خلق وتعميق الأزمة البنيوية التي يعاني منها النظام السياسي السوري تتمثل في غياب التوازن بين السلطات، حيث تهيمن السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، كما تقوم بدور واضح في تقليص استقلال السلطة القضائية، كما يمثل التفرد والاستبداد بالسلطة أحد الملامح الرئيسية للنظام السياسي، وذلك بسبب السلطات الدستورية الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية بحكم رئاسته لحزب البعث الذي يحتكر الحياة السياسية في سوريا، فإن الرئيس يسيطر على السلطتين التنفيذية والتشريعية ناهيك عن صلاحياته القضائية التي يخولها الدستور والقانون.[2]

---

[1] () توفيق يوسف الشويري، وآخرون، الربيع العربي.. إلى أين؟.أفق جديد للتغيير الديمقراطي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١، ص٤٥.

[2] () كمال أبو شاويش، ثورة ٢٥ يناير في مصر: أسبابها وتداعياتها وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، جامعة الأزهر، ٢٠١٣، ص٢٤.

**٣- توريث السلطة:**

لقد طالب الشعب السوري بإلغاء ثورات السلطة والتقييد الجذري للنهج السياسي في السيطرة على الحكم، خاصة بعد أن أعد الرئيس السابق حافظ الأسد جيداً لسيناريو توريث السلطة لابنه باسل أولاً ثم بشار بعد مقتل أخيه باسل مبتدعاً بذلك في العالم العربي تقليد تحويل الجمهوريات التداولية إلى جمهوريات وراثية، ونفذ ذلك بحكم سيطرة الدولة الأمنية التي يسيطر عليها من يلوذون به وذلك من خلال تدريبه ومنحه صلاحيات واسعة ومكرساً له سلطة وأجهزتها للترويج له وفرضه رئيساً، وقد قبل السوريون نظام التوريث بقوة السلاح، لكن تولي بشار السلطة لم يشكل أي تغير ذي قيمة في مجمل الأوضاع التي رتبها الرئيس حافظ الأسد.[1]

**٤- قوانين أنظمة الطوارئ:**

طالب الشعب السوري بإلغاء حالة الطوارئ المعمول بها بعد تولي حزب البعث السلطة منذ الثاني من آذار عام ١٩٦٣، والذي تم بموجبه تعليق العمل بالدستور وما رافقه من تفرد وسيطرة مطلقة على مؤسسات الدولة والمجتمع. وفي سبيل ذلك لجأ إلى إسناد الوظائف المهمة في المؤسسات والوزارات إلى الأعضاء الموثوقين في حزب البعث، كما جعل أجهزة الأمن وصية على أجهزة الدولة ومؤسساتها، كما تم المطالبة بإلغاء المادة الثامنة من دستور ١٩٧٣ التي كرست دستورياً مبدأ الحزب القائد للدولة والمجتمع الذي يقوده جبهة تقدمية يوجهها حزب البعث وتدور في فلكه.[2]

**٥- انتشار الفساد:**

تراكم أخطاء النظام وعجزه عن تبني المشاريع الإصلاحية اللازمة للمحافظة على بنيته، ونجاح الطبقة المتوسطة في ترشيد الانفعال الشعبي، وتشكيل خطاب وطني يحقق المصلحة العامة، يتبين من ذلك أن المتغيرات الداخلية لعبت دوراً مباشراً في تحرك الطبقة

---

[1] () أزاد محمد على، وآخرون، خلفيات الثورة دراسات سورية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣، ص١٠٥.

[2] () رضوان زيادة، السلطة والاستخبارات في سوريا، ط١، بيروت: رياض الريس للكتب، ٢٠١٣،ص١٠٦.

الوسطى والشعب السوري الذي استغل التحولات السياسية في المنطقة العربية والنظام الإقليمي للمطالبة بالتغيير، وإعطاء مساحة من الحرية للمشاركة في الحياة السياسية ودفع الحكومة للتراجع عن سياستها والعمل على تحقيق المساواة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية بين الطوائف. لقد انطلقت الاحتجاجات في ١٥ مارس ٢٠١١ وكانت بدايتها احتجاجات سلمية بحتة كغيرها التي حدثت في البلدان العربية، حيث بدأت بمدينة "درعا" جنوب البلاد، تطالب بالحرية والإصلاح لمواجهة القمع وكبت الحريات العامة وتطورت الأحداث وتحولت من مظاهرات سلمية إلى استخدام السلاح من قبل الطرفين سواء الأجهزة الأمنية السورية والشبان المسلحين وبعض المنشقين عن الجيش السوري الذين طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية. فمع اتساع نطاق الاحتجاجات الشعبية التي ترافق معها اتساع حجم القمع الأمني والعسكري من جانب النظام الحاكم الذي عمل على توظيف قدراته العسكرية في مواجهة الأزمة من خلال إصدار مرسوم يتضمن بعض الإصلاحات. التي أعلنت عنها مستشارة الرئيس عن عزم النظام القيام بإصلاحات سياسية تتضمن إنهاء حالة الطوارئ المفروضة في سوريا منذ عام ١٩٦٣، ومحاربة الفساد، وإصدار قانون جديد للأحزاب يسمح بالتعددية الحزبية، وتقديم حزمة من الضمانات الاجتماعية، وتلا ذلك إطلاق سراح عدد كبير من المعتقلين السياسيين. لكن الإصلاحات التي وعد الرئيس السوري لم تَحْوِ أي تغيير حقيقي للإصلاح، وكانت شكلية لا تمس جوهر النظام الدستوري القائم على قيادة البعث للدولة والمجتمع. فاستمرار رفض النظام لأي عملية إصلاحية، واستمراره في انتهاج سياسة القمع أدى إلى تزايد غضب الشعب، فبدأت تنطلق المسيرات المنددة بفساد النظام والمطالبة بإسقاطه، ما أدى إلى الاستخدام المفرط للعنف من قبل النظام، وظهور حالات مقاومة مسلحة غير متضمنة خاصة في المناطق الحدودية مثل، جسر الشاغور في محافظة إدلب ومحافظة تلخلخ في حمص، كما بدأت تحدث انشقاقات فردية داخل المؤسسة العسكرية وبدأت تتشكل الكتائب المسلحة في غالبية المناطق الساخنة في سوريا.

**ثانياً: الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية:**

أفرزت الأزمة أشكالاً جديدة تنتظم فيها القوى الفاعلة، تمثلت في تشكيل منظمات مجتمع مدني وشبكات إعلامية واتحاد تنسيقات في مختلف المدن والقرى ونشأت هياكل وأحزاب سياسية جديدة أسهمت في الالتحاق بالحراك الشبابي، ونقل الأزمة من الريف إلى المركز والعمل على تمثيل المعارضة بعد ترهل الأحزاب التقليدية نظراً لغيابها القسري عن العمل السياسي، والأطراف الفاعلة هم :

١- القوى العسكرية الليبرالية وتتمثل في:

**- الجيش الحر:**

تشكل بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١١ في تركيا برئاسة رياض الأسعد وعدد من الضباط العسكريين المنشقين عن المؤسسة العسكرية والجيش ضد قوات النظام خاصة بعد تصاعد وتيرة العنف المسلح تجاه الشعب السوري، ويتبين أن المكون الفكري الأيديولوجي للمعارضة العسكرية الليبرالية على إنشاء دولة سورية مستقلة تحترم حقوق الإنسان والأقليات العرقية.

**٢- القوى والكتائب العسكرية ذات التوجه الإسلامي:**

تشكلت العديد من التيارات الإسلامية خاصة بعد عسكرة النظام للأزمة، وبروز العامل الطائفي كأحد العوامل المحركة لها، وتمثلت هذه التيارات في:

**أ- جبهة النصرة:**

هي جماعة جهادية مسلحة تشكلت في منتصف ٢٠١١، بمساعدة الدولة الإسلامية في العراق وتم الإعلان عن وجوده بتاريخ ٢٠١٢، وقد دعمت الجبهة منذ تشكيلها إلى مواجهة النظام، وقد ضمت العديد من المقاتلين السوريين والعرب والأتراك. كما برز نشاطها العسكري في معظم المدن السورية خاصة أدلب وحلب ودير الزور بينما يمثل نشاط تنظيم الدولة الإسلامية في المحافظات الشمالية والشرقية من سوريا.

**ب- جبهة تحرير سوريا:**

تشكل سوريا هذا التجمع في سبتمبر ٢٠١٢، لعدد من الكتائب والأولوية مثل صقور الشام وكتائب الأنصار، ولواء التوحيد، لواء عمر بن العاص، لواء الفتح، أنصار الشام وكتائب الفاروق، وقد أكدت الجبهة على الالتزام بالإسلام كونه المرجعية الأساسية للتشريع مع التأكيد على احترام التعددية الدينية والقومية في المجتمع.

**ج- جماعة الإخوان المسلمين:**

تعد جماعة الإخوان المسلمين إحدى القوى الأكثر فعالية ضمن المعارضة السورية في المنفى، والتي يعود تأسيسها في سوريا لعام ١٩٤٦، ومع بروز التحولات السياسية في المنطقة العربية وحدوث الأزمة السياسية في سوريا بدأت جماعة الإخوان المسلمين في المنفى تستعيد نشاطها والتأثير في الداخل من خلال القيام ببناء قاعدة شعبية في الداخل وبناء التحالفات التي لعبت دوراً في تشكيل المجلس الوطني، كما قامت بتشكيل حزب سياسي عرف "بالحزب الوطني للعدالة والدستور". فتركيا تشكل القاعدة الآمنة الوحيدة لجماعة الإخوان في الدول المجاورة لسورية حيث توفر مكاناً آمناً لاجتماع زعماء الحركة وتستضيف مكاتبها.

**د- الجبهة الإسلامية السورية:**

ويعود تشكيل الجبهة الإسلامية كاستجابة للمتغيرات الداخلية التي تعرض لها البيئة السورية، وكذلك التفاعلات الخارجية المحيطة بالأزمة، والتي أثرت على مواقف المعارضة المواجهة للنظام، والتي تمثلت في تلكؤ الغرب بتقديم الدعم للمعارضة السورية نتيجة تصاعد المخاوف الغربية من تزايد النفوذ الإسلامي، وهيمنة الجماعات الجهادية المتطرفة التابعة لتنظيم القاعدة على الحكم كبديل لنظام الأسد. بينما رحب الائتلاف السوري بتشكيل الجبهة رغم مخاوف الغرب من تشكيلها باعتبار أن بعض مكوناتها كانت جزءاً من المجلس العسكري السوري.

**٢- أحزاب المعارضة الكردية:**

لقد عانى الأكراد سياسة الإقصاء والتهميش وعدم الحصول على حقوقهم في الجنسية والتعليم، مما رأوا في حدوث الأزمة السورية متنفساً يمكن أن يحقق أهدافهم فبدأت

تنتظم الأحزاب الكردية في ائتلافين هما المجلس العام للتحالف الكردي ويضم حزبين هما الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي وحزب الوحدة الديمقراطي الكردي الموالي لحزب العمال الكردستاني الذي يمثل نشاطه في شمال شرق سوريا. لقد حاول النظام السوري كسب المعارضة الكردية إلى جانبه، وتحييدهم وإبعادهم عن الحركة الاحتجاجية لأن الساحة الكردية ساحة متحركة سياسياً، وكذلك بسبب استنادهم بجانب إقليم كردستان العراق بما يعني تأمين عمق استراتيجي إضافة إلى استغلالهم كورقة ضغط على الحكومة التركية لتحقيق أهداف النظام السوري. من هنا نرى أن طبيعة العلاقة بين مكونات المعارضة السورية المسلحة أنها علاقة متغيرة ذات ديناميكية معقدة تؤثر فيها عدة عوامل أهمها طبيعة الرؤى الأيديولوجية والتمويل والعلاقة مع الدول المانحة للمساعدات.

**٣- المعارضة السورية:**

لقد كشفت الأزمة السورية عن بروز قوى سياسية عديدة وفاعلة في الداخل والخارج وتحركات ومطالب متباينة من قبل الأقليات، وعن بروز لاعبين كثر في البيئة الإقليمية والدولية حاولت التوفيق بين مطالب المعارضة السياسية والعسكرية، الأمر الذي أسهم في بروز مجموعة الهيئات والأحزاب السياسية من أبرزها:

**أ- المجلس الوطني السوري:**

تشكل في تركيا في أكتوبر ٢٠١١، وضم العديد من قوى اليمين الليبرالي والديني كجماعة الإخوان المسلمين إلى جانب العديد من القوى الليبرالية، ويعد المجلس وجه التمثيل الوحيد لقوى المعارضة في الداخل والخارج والأكثر تعبيراً لدى القوى الدولية لكنه الأقل تأثيراً في الداخل بين مكونات الأزمة الأخرى. ويهدف المجلس الوطني إلى دعم الحراك الثوري، وإسقاط النظام والعمل على إدارة المرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام.

**ب- الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة:**

تشكل في قطر في نوفمبر ٢٠١٢ برئاسة معاذ الخطيب، بهدف بناء سياسي وديمقراطي يتولى إدارة الأزمة والمرحلة الانتقالية، وتوحيد صفوف المعارضة وتقييمها وجعلها أكثر تنوعاً وشمولاً من خلال بناء أطر وقيادات سياسية، حتى يتسنى للمجتمع الدولي الاعتراف بها ودعمهم بشكل يضمن قيادتهم للمرحلة الانتقالية.

**ج- هيئة التنسيق الوطني:**

تشكلت في يونيو ٢٠١١ من حوالي خمسة عشر حزباً سياسياً، ويغلب عليها الطابع القومي اليساري، ويضعف فيها التمثيل الإسلامي والليبرالي، وقد تشكلت هذه الهيئة بهدف مقاومة نفوذ الأحزاب التقليدية التي كانت قريبة من النظام، كما رأت أن المخرج من الأزمة يتمثل في عقد مؤتمر وطني شامل،ومطالبة النظام بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، وقامت هيئة التنسيق على تكريس الانقسام بين معارضة الداخل والخارج ما أدى إلى انسحاب عدد كبير من القوى والأحزاب الوطنية الفاعلة منها والانضمام إلى المجلس الوطني.

**٤- الأطراف الداعمة للنظام السوري:**

**أ- المؤسسة العسكرية (الجيش):**

تمكنت المؤسسة السورية من تأدية دور فاعل منذ بدء الأزمة السورية، حيث أثبت الجيش قدرته على تجاوز الأحداث متماسكاً دون انشقاق أو انقسام، ويعود ذلك إلى التركيبة البنيوية للجيش السوري الذي يعمل ضمن آليات ممنهجة مرتبطة بالوحدات المستقلة وارتباطها الأساسي بقيادتها المتمثلة برئيس البلاد الذي تمكنت الآلية الحزبية من جعله رمزاً وقائداً له كامل الولاء في المؤسسة العسكرية، الأمرالذي أسهم في تماسك القوة العسكرية للجيش السوري وقلل فرص اختراقه بالرغم من بروز بعض حالات الانشقاق داخل المؤسسة العسكرية ومحاولة بعض الدول العربية والأجنبية إحداث انقسام في الجيش وشقه وصولاً إلى إسقاط النظام. وبذلك يتبين أن تماسك المؤسسة مثل صمام أمان للنظام في مواجهة الأزمة وإدارتها.

**ب- المجالس الشعبية:**

تعد أحد أدوات تنفيذ الإستراتيجية الأمنية للنظام السوري الذي بدأ بالاعتماد على ظاهرة تجنيد الرجال لقمع المظاهرات في مناطق الاحتجاج ويتم تمويلها من قبل النظام ورجال الأعمال وقد تزايدت خطورتها من خلال المشاركة في قمع المظاهرات في معظم المدن السورية في حمص وبانياس.

**ج- فيلق القدس:**

يعد أحد أهم التنظيمات العسكرية المسلحة التي دعمت النظام السوري ضد المعارضة خلال الأزمة، حيث تم انتقال مجموعات مسلحة من قوات فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني بقيادة العميد " قاسم سليماني" الذي نقل مقر قيادته إلى دمشق ليشرف على العمليات والمهمات العسكرية، ومن أهم الأدوار التي يقوم بها فيلق القدس خلال الأزمة تدريب فيلق المجموعات العسكرية السورية، ومساعدة الأجهزة الاستخباراتية في مجال جمع المعلومات حول المعارضة.[1]

**د- حزب الله:**

بدأ دور حزب الله في دعم النظام السوري خلال الأزمة السورية ضد المعارضة خاصة في مناطق القصير والمناطق الريفية والمناطق القريبة من الحدود اللبنانية السورية، وقد تمثل دور حزب الله خلال الأزمة أيضاً في حفر الأنفاق في المناطق الوعرة على طول الحدود مع سوريا ونقل منصات الصواريخ إلى المناطق والمرتفعات القريبة من الحدود السورية.[2]

**ثالثاً: الدور الإيراني في التغيرات العربية:**

الدور الإيراني المساند للنظام في سوريا:

أ- أنماط الدور الإيراني في الشرق الأوسط في ظل التغيرات العربية:

على مدار سنوات الأزمة في دول المشرق العربي اتضح جلياً الدور الإيراني المساند والداعم لنظام بشار الأسد في سوريا، وقد تبلور هذا الدعم لدوافع أهمها:

١. بروز الدور التركي بشكل كبير في الآونة الأخيرة، مدفوعاً بالقتال الدائر في حلب والمشكلة الكردية.

---

[1] () على بكر، بؤرة جهادية ، دور المنظمات المسلحة في أزمة سوريا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٩٠، المجلد ٤٧، أكتوبر ٢٠١٣، ص ص ٦٨- ٦٩.

[2] () المرجع نفسه، ص٦٩.

٢. تزايد المؤشرات على رغبة موسكو في تحجيم دورها في الأزمة، أولاً لأن القيادة الروسية حققت ما أرادته من الأزمة، التي تحولت بنظر روسيا إلى حرب إقليمية مذهبية بالوكالة.

٣. تعتقد إيران أن عجز مجلس الأمن الدولي قد يدفع الإبراهيمي إلى التماهي مع الضغوط الغربية والعربية والتحول إلى رأس حربه لضرب النظام وتطويقه.

٤. تصاعد المخاوف الإيرانية من إمكانية استغلال بعض الدوائر الإقليمية والغربية تراجع فرص الحل السياسي في سورية نتيجة التطورات الميدانية التي شهدتها سورية، للدفع وراء سيناريوهات التدخل العسكري سواء بفرض مناطق آمنة أو حظر جوي أو ممرات إنسانية.

٥. حاجة إيران إلى تغيير وسائل عملها في الأزمة، لمجاراة التطورات الميدانية والدبلوماسية الجارية في سورية ومن حولها وبالأخص مزاوجة دعمها اللامحدود للنظام في خياره العسكري ضد الثورة، بغطاء سياسي دبلوماسي يستهدف استغلال انتصاراته لإنتاج حل سياسي ينهي الأزمة بما يوافق مصالح النظام وإيران. فالتغير الذي طال الأنظمة السياسية لم يحقق ما كانت إيران تتمناه من كونها الدولة النموذج في المنطقة. بل العكس من ذلك، جاء التغيير ليضع ضغوطاً إضافية على إيران من حيث ضرورة أن تظهر مواقفها بطريقة واضحة وبعيدة عن الغموض. وهكذا أيدت إيران ثورة مصر وتونس، لكنها ترددت في تأييد الثورة الليبية من منطلق تصورها أن التغيير المراد هو سياسة أمريكية. تحكم السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط ثلاثة أطر مهمة:[1]

الأول: يتعلق بسياسة المعارضة للغرب ومعه إسرائيل.

الثاني: معارضة الأنظمة الملكية والوراثية في المنطقة باعتبار أنها نظم استبدادية وفق التراث السياسي الإيراني.

---

[1] () محجوب الزويدي، حدود الدورالإقليمي الإيراني،الطموحات والمخاطر، مركز الجزيرة للدراسات،١٦أبريل٢٠١٦.
http://studies.net.reports/2011/08/2011824131918157377

الثالث: تقديم البديل السياسي القادر على تغيير المعادلة بحيث تكون في صالح شعوب المنطقة بدلاً من أن تكون لصالح الغرب والأنظمة المتعاونة معها.

ب- أثر التغير في سوريا على الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط:

فالمتغيرات في المنطقة العربية أعطت معطيات جديدة قد تفرض على إيران إعادة تقييم سياساتها في منطقة الشرق الأوسط، ومن أهم هذه المعلومات:

- إن الأنظمة السياسية الجديدة لا تبدو متوافقة مع إيران وسياستها، ففي الوقت الذي كانت إيران تفرض بأن التغيير السياسي في المنطقة سيأتي بأنظمة ترى في إيران "النموذج" نظاماً جمهورياً إسلامياً محافظاً، لكن في الواقع يبدو أن هذه الأنظمة تضع إيران في دائرة الدولة غير المرغوب فيها وهو ما لا ترغبه إيران ولا تتمناه في المحيط العربي.
- إذا كانت الأنظمة السياسية الجديدة قد فاجأت إيران إلى حد كبير في سياستها نحوها، فالإسلاميون الذين كانت إيران ترى فيهم امتداداً فكرياً للثورة الإسلامية وكانت علاقاتها مع أولئك الإسلاميين سبباً للخلاف مع كثير من حكومات المنطقة، لا يبدو أنهم على توافق مع سياسة إيران في الأعوام ٢٠١١، و٢٠١٢. وهنا يبدو عدم الرضا على الموقف الإيراني من الثورة السورية والدعم المتواصل للنظام السوري، كما يظهر التفسير حول طائفية إيران ومذهبيتها كمحفز لسياستها الخارجية نحو كل من البحرين وسوريا.
- أزمة العلاقات التركية- الإيرانية، فالتعارض الواضح بين البلدين حول الموقف من التفسير في سوريا أدخل العلاقات السياسية في أزمة حقيقية بدأت منذ تدخل تركيا المتأخر في الثورة الليبية ومشاركتها مع حلف الناتو في مساعدة الثوار ضد النظام في ليبيا.
- كان التغير في المنطقة العربية الاختبار الصعب لإيران الدولة وكذلك الشعب في المواقف، التى تتبع فيها سياسة ردة الفعل نحو التطورات المتسارعة. فبذلك أخذت إيران تنظر إلى قواعد سياساتها التقليدية والتي ترى حلفائها مستهدفين، حيث تبنت إيران التفسير الرسمي السوري الذي يتحدث عن الحاجة إلى الإصلاح، وأن الإصلاح

ضرورة لإبقاء سوريا قوية. ولم يقف عند الدعم السياسي للنظام في سوريا، بل تجاوزه إلى الوقوف مع روسيا والصين في شكل من التحالف لمنع أي قرار أممي ضد النظام السوري، ولم تتردد إيران في تقديم الدعم العسكري لاسيما في مراحل الثورة الأولى، حيث كان النظام يتمتع بسيطرة شبه كاملة على التراب السوري.

ثانياً: أهداف السياسة الإيرانية تجاه سوريا:

تدرك إيران أن تحالفها مع سوريا يعطيها قوة لتشكيل جبهة موحدة ضد السياسات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، خصوصاً إذا ما أخذنا في الاعتبار القوة العسكرية الإيرانية وكذلك التسليح السوري، حيث إن معظم التقارير تشير إلى أن إيران تحتل مرتبة متقدمة في الشرق الأوسط من ناحية القدرات العسكرية، وكذلك سوريا تملك نظاماً فعالاً للدفاع؛ الجوي لذلك نجد أن السياسة الإيرانية تتقارب مع سوريا للأسباب التالية:

١. إبقاء سوريا في الاتجاه المعادي للولايات المتحدة وإسرائيل حيث إن سوريا وإيران تعلمان أن هناك إجماعاً دولياً على عزلهما خصوصاً بعد تضاؤل دور الشريك الأوروبي لكل منهما ويؤكد ذلك الدعم الأوروبي لمعظم القرارات الدولية ضد سوريا وإيران وذلك ضمن توجيه جديد للسياسات الأوروبية يقضي بدعم السياسة الأمريكية في المنطقة، مقابل سماح الولايات المتحدة الأمريكية للدول الأوروبية بالعودة إلى مناطق النفوذ التقليدية وكذلك تطابق وجهات النظر بين أوروبا والولايات المتحدة بخصوص الملف النووي الإيراني. وإن ما يؤكد ذلك هو تطابق الخطاب الداخلي الإيراني بشأن العلاقات مع سوريا حيث أن الازدواجية والتي عادة ما تميز السياسة الخارجية لا تنطبق في الحالة الإيرانية السورية، حيث إن الرئيس أحمد نجاد أكد أن سوريا هي الخط الأمامي للدفاع عن الأمة الإسلامية، وكذلك تأكيد معظم الساسة الإيرانيين على أن سوريا وإيران هما في خندق واحد لمواجهة الضغوط الخارجية.

٢. تنظر إيران لسوريا على أنها نافذة كبرى على الدول العربية، وهي تعلم أن سوريا تستطيع أن تلعب دوراً مهماً في تحقيق التقارب بين إيران والدول العربية وإقناع الدول

العربية بأنه لا يوجد هناك أي أهداف توسعية لإيران في المنطقة وأن السلاح النووي الإيراني لا يشكل أي خطر على العرب.

٣. تحرص السياسة الخارجية الإيرانية على رفض الوجود الأمريكي في المنطقة وتشترك معها سوريا في هذا الاتجاه، حيث إن إيران تعلم الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها سوريا ومعارضتها للوجود الأجنبي، حيث إن هذا الوجود يعرض سوريا للخطر خصوصاً أن هذه القوات قريبة جداً من الحدود السورية، حيث تم تشكيل ما سماه الجانبان جبهة موحدة لمواجهة التهديدات خلال عام ٢٠٠٥ حيث اتفق الجانبان على ما يلي:

الالتزام الإيراني بتقديم الدعم لسوريا في حالة تعرضها لأي اعتداء.

التعاون العسكري بين القوات الإيرانية والسورية من خلال رؤية إيران لسورية على أنها عمق إستراتيجي لإيران وهي جزء من الأمن القومي للجمهورية الإيرانية.

٤. العمل على بقاء سوريا على موقفها من عملية السلام حيث إن سوريا تشترط شروطاً يعتبرها الجانب الإسرائيلي أنها شروط غير واقعية وغير منطقية لكي تتم عملية السلام، وإيران تحرص على أن تتابع كل ما يجري في المنطقة العربية وخصوصاً كل ما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، وهي حريصة على أن تبقى سوريا الأداة الرئيسية المعطلة لعملية السلام في الشرق الأوسط.

٥. تعتبر إيران أن سوريا نقطة العبور الأولى إلى لبنان حيث إنه عن طريق سوريا تقوم إيران بتقديم كل الدعم اللازم إلى حزب الله الذي يعتبر الأداة المهمة بالنسبة لإيران في المنطقة، فهي التي تقوم بتقديم الدعم العسكري والمادي لحزب الله.

٦. وتهدف أيضاً من إقامة هذه العلاقات مع سوريا ومع حزب الله ومع الشيعة في كل أنحاء العالم إلى إرسال رسالة تحذيرية إلى الولايات المتحدة مفادها أن إيران تملك القدرة على تهديد مصالح الولايات المتحدة، وبهدف الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية للاعتراف بأن إيران أصبحت قوة إقليمية في المنطقة وباختصار فإن الدوافع الإيرانية لتعزيز العلاقة مع سوريا تهدف إلى:

- محاولة إيران المحافظة على دورها في المنطقة العربية والمحافظة على مصالحها في لبنان.
- تعتبر سوريا البوابة الرئيسية في المنطقة لإيران والاحتفاظ بسوريا كحليف عسكري سياسي في المنطقة.

الاستفادة من حليف عربي من شأنه إضعاف ظهور موقف عربي موحد تجاه إيران حول الخلاف بين الإمارات العربية المتحدة وإيران.

الخاتمة:

تتمتع المنطقة العربية بأهمية إستراتيجية مستمدة من حقائقها الجغرافية وإمكانياتها الاقتصادية، فضلاً عن التنافس السياسي والعسكري الذي يتصاعد حولها، فجغرافية هذه المنطقة تمثل حلقة وصل بين أكبر ثلاث قارات، الأمر الذي أهل تلك المنطقة لاحتضان عدد من الحضارات الإنسانية خلال الحقب التاريخية العابرة.

وقد تعرض الأمن القومي العربي إلى تهديدات جمة فرضت على دول المنطقة الحذر الشديد من المتغيرات والتطورات التي جرت في الساحتين الدولية والإقليمية من أجل عدم السماح لهذه التهديدات الارتقاء إلى مستوى التحديات، بما شجع دول المنطقة لرسم إستراتيجية جماعية هدفها مواجهة مشكلة الأمن القومي في الإقليم الخليجي، وبخاصة في ظل إدراك دول مجلس التعاون الخليجي للفجوة الجيوبولتيكية مع الأطراف الإقليمية الأخرى (إيران– العراق)، الأمر الذي دفع دول المجلس إلى إعطاء البعد الدولي أهمية بالغة ضمن سياساتها الدفاعية، وهو ما عكسته الاتفاقيات الأمنية الثنائية مع الدول الغربية الكبرى، حيث تصاعد الدور الإيراني، منذ الثورة الإيرانية عام (١٩٧٩) وكان أبرز ملامح تصاعد هذا الدور، متمثلاً بالقوة العسكرية، والاقتصادية والأيديولوجية، ومن خلال محاولات مستميتة من أجل استكمال البرنامج النووي، لفرض النفوذ الإيراني إقليمياً على دول المنطقة، وخاصة دول الخليج العربي، هذا فضلاً عن مناوأتها للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وإعلانها للعداء الدائم لإسرائيل، وممانعتها لأي عملية تسوية للصراع العربي الإسرائيلي،

والدعم الذي لا ينقطع لقوى المقاومة في فلسطين (حركة حماس) ولبنان (حزب الله)، وتحالفها الإستراتيجي مع سوريا.

وقد أسفرت تداعيات الأزمات المتعاقبة والأحداث التي تفجرت في المنطقة عن تغير في طبيعة الإستراتيجيات المتبعة من قبل عدد من الدول الإقليمية المهمة جراء تطور نوعية الصراعات المحتدمة، وتبذل في محاور النزاع الرئيسية وتلاشي الحدود الفاصلة بين الفعل الداخلي والتأثير الخارجي وإضعاف الدور المحلي وتصعيد الدور الإقليمي، وتبلور التحالفات المتعارضة التي تتبناها القوى الدولية والإقليمية المتنافسة بين المحاور المتصارعة بعد أن غلبت الاعتبارات الطائفية والمذهبية على قضايا المنطقة.

إن النفوذ الإيراني، خلال السنوات الأخيرة، يوجد في اتجاه متصاعد ويزداد قوة، وقد ساهم في ذلك الضعف النسبي لخصومها وعدم قدرتهم على كبح زخمها، بما في ذلك في الموضوع الأيديولوجي والنووي، كما ساهم في ذلك أيضا قدرة إيران على استغلال الفرص التي أتيحت لها والفراغ الذي ظهر في الدول الضعيفة، مثال العراق وأفغانستان ولبنان، وكذلك بسبب حاجة الحركات المختلفة، مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، بالإضافة إلى الميليشيات المسلحة في العراق، للمساعدة الإيرانية، وهكذا استطاعت إيران أن تبني بواسطة جهاز منظم يقوم بنقل الأموال والسلاح إلى مواقع نفوذ مهمة في محيطها القريب، وكذلك على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، وهذه المواقع تمنح مدلولاً عملياً إلى القوس الراديكالي الذي يمتد من أفغانستان ويمر بإيران، ويصل منها إلى العراق.

الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن إجمالها على النحو التالي:

١- إن غياب الإستراتيجية الأمنية العربية ضمن مفردات المشروع العربي الذي تتطلبه ظروف الواقع الذي يمر به النظام الإقليمي العربي، سمح بتبلور مشروعات إقليمية من قبل دور الجوار الأسيوي، بحيث باتت هذه المشروعات تشكل تهديدات حقيقية لبيئة الأمن القومي العربي، والتي يعد المشروع الإسرائيلي أخطرها.

٢- إن التغيير الذي شهدته منطقة الخليج العربي على أثر التدخل الأمريكي في العراق قد غير ميزان القوى في النظام الإقليمي، هذا التدخل الذي لم يرتب آثاراً على مستوى منطقة الخليج العربي فحسب بل تعددت آثاره لتشمل منطقة الشرق الأوسط.

٣- إن للإستراتيجية الإقليمية الإيرانية أثراً كبيراً على الأمن القومي للدول العربية، حيث يقوم على: أن المصالح القومية الإيرانية التي تستثمر الموقع الإستراتيجي والموارد الاقتصادية كأدوات في الحفاظ على هذه المصالح، نابع من قوتها وتأثيرها الإقليمي الذي يمكنها من السيطرة والتأثير في المعابر المائية في الخليج، من أجل فرض أيديولوجياتها القائمة على المبادئ الشيعية السياسية عبر استثمار الروابط الطائفية والإثنية في الجوار، بما يمكنها من بلورة موقف ضد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

٤- إن تنوع المشروع الإيراني تجاه المنطقة العربية القائمة على عدد من المرتكزات الأيديولوجية والإستراتيجية، واعتماده على عدد من أدوات النفوذ والقوة، قد أفرز عن تهديدات حقيقية لبيئة الأمن القومي العربي، وذلك نتيجة التداخل التاريخي والديني في أوساط الشيعة في الدول العربية الواقعة في الجوار الأسيوي.

٥- تعتمد إيران آليات متعددة لتجسيد أهدافها، وأبرز هذه الآليات استخدام البعد الطائفي من خلال استغلال أوضاع المكونات الشيعية في المشرق العربي وشمال أفريقيا كمدخل للتأثير وكامتداد لها، إذ تسعى إيران لأن تكون المركز الوحيد للشيعة.

٦- فشل النموذج الإيراني الذي تسعى لتصديره، والذي تزايد مع الحراك العربي، وكان هذا التراجع لصالح نماذج أخرى منافسة أبرزها النموذج التركي.

التوصيات:

استناداً إلى ما جاء في الاستنتاجات ومن أجل وضع إستراتيجية أمنية عربية تتصدى لتهديدات بيئة الأمن العربي من دول الجوار الأسيوي، فإن الدراسة توصي بالآتي:

١- صياغة إستراتيجية أمنية عربية موحدة للتعامل مع المتغيرات الإقليمية وفق تصورات المصلحة الوطنية لدول المنطقة العربية، وذلك عبر تكثيف جهود التعاون والتنسيق في المحافل الدولية والإقليمية، والارتقاء بالعمل الرئيسي العربي من مرحلة التعاون إلى مرحلة الوحدة.

٢- إجراء المصالحة السياسية، من خلال إطلاق حوار سياسي عربي مبرمج يضم فعاليات وواضحة ومستقرة، يضم فعاليات حكومية وغير حكومية، بغية صياغة العلاقات العربية – العربية على قواعد ثابتة وواضحة ومستقرة تسمح بإعادة تشكيل السياج الواقي للنظام العربي، وتساهم في إيقاف الانهيار والتفكك الحاصلين.

٣- صياغة العلاقات العربية مع دول الجوار، إذ إن العلاقة مع إيران وتركيا تستوجب صياغة رؤية عربية إستراتيجية لتحديد العلاقة مع كل من الدولتين ضمن أطر شاملة وذات أفاق مستقبلية.

٤- التصدي للمشروع الإيراني تجاه الدول العربية ورفض التوجهات المذهبية والإثنية والعرقية في المشروع الإيراني، القائم على نظرية اعتبار جميع الشيعة جزءاً من المشروع الإيراني، لأن خطورة هذا المشروع تكمن في مدى تأثيره في الأمن القومي.

٥- توحيد الجهود العربية من أجل مواجهة المشروع الإسرائيلي في المنطقة العربية، وفضح نواياه القائمة على أسس دينية وعنصرية، وتقديم الدعم اللازم لفصائل المقاومة الفلسطينية بما يمكنها من التصدي للعدوان الإسرائيلي.

٦- تعرية الدور الإيراني الذي تلعبه إيران في المنطقة والعالم الإسلامي لتفتيت وحدته وإيجاد موطئ قدم لها في دول العالم بغية التأثير في المكونات السياسية للدول العربية والإسلامية ، بما يضمن نوعاً من التبعية للموقف الإيراني وعدم الطعن بموقف شيعة العرب والفصل بين موقفهم الوطني والقومي وبين موقف عملاء النظام الإيراني.

٧- إيجاد حلول عربية في مواجهة التهديدات الإيرانية المستمرة بإغلاق مضيق هرمز في حال تعرضها إلى ضربه عسكرية أمريكية.

المراجع:

( 1)أزاد محمد على، وآخرون، خلفيات الثورة دراسات سورية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٣.

(٢) توفيق يوسف الشويري، وآخرون،الربيع العربي.. إلى أين؟.أفق جديد للتغيير الديمقراطي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١

(٣) رضوان زيادة، السلطة والاستخبارات في سوريا، ط١، بيروت: رياض الريس للكتب، ٢٠١٣.

(٤) على بكر، بؤرة جهادية ، دور المنظمات المسلحة في أزمة سوريا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٩٠، المجلد ٤٧، أكتوبر ٢٠١٣.

(٥) كمال أبو شاويش، ثورة ٢٥ يناير في مصر: أسبابها وتداعياتها وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، جامعة الأزهر، ٢٠١٣.

(٦) ميشيل كيلو، ومجموعة باحثين، رياح التغيير في الوطن العربي.حلقات نقاشية عن: مصر – المغرب– سوريا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.

(٧) محجوب الزويدي، حدود الدورالإقليمي الإيراني،الطموحات والمخاطر، مركز الجزيرة للدراسات،١٦أبريل٢٠١٦.